



**هيئة تنظيم**  
**مركز قطر للمال**

دليل حول مقاربتنا  
للتنظيم

الصفحة	
3	<b>الفصل الأول</b> المقدمة
4	<b>الفصل الثاني</b> الإشراف
4	إطار تقييم المخاطر
5	مخاطر العمل
5	مخاطر هيكلية السيطرة
7	أدوات الإشراف
8	تعزيز العلاقات مع هيئات التنظيم الأجنبية
8	مقاربة هيئة التنظيم للسرية
10	<b>الفصل الثالث</b> التنفيذ
12	التحقيقات
12	العوامل التي تحدد التدابير المتخذة
13	تدابير التنفيذ
14	<b>الفصل الرابع</b> الختام
15	<b>ملحق</b> تقييم مخاطر الشركات المصرح لها
19	مخاطر هيكلية السيطرة

## الفصل الأول: المقدمة

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال هي الكيان التنظيمي المستقل للمركز. تم إنشاؤها بهدف تنظيم مؤسسات الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو من خلاله. تتمتع هيئة التنظيم بمجموعة كبيرة من السلطات الرقابية التي تسمح لها بتصريح الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديبها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بتنظيم الشركات على أساس تشريعات ذات معايير دولية، تمت صياغتها عن قرب على مثال التشريعات المتبعة في مراكز مالية بارزة أخرى.

طوّرت هيئة التنظيم أنظمة رقابية من أجل الإشراف بفعالية على الكيانات المصرح لها بمزاولة أنشطة منظمة في مركز قطر للمال أو من خلاله (الشركات المصرح لها).

يمكن الاطلاع على ملخص للمقاربة التي تعتمدها هيئة التنظيم في مجال معالجة طلبات مزاولة الأعمال في المركز، إضافة إلى معلومات عامة حول المركز نفسه، في دليل عملية تقديم الطلبات.

يقدم هذا الدليل معلومات عن عمليتين تنظيميتين أخريين مهمتين اعتمدتهما هيئة التنظيم، هما المقاربة المبنية على المخاطر في الإشراف على الشركات المصرح لها وعملية التنفيذ إثر التحقيق في مخالفات قانون مركز قطر للمال وأنظمتها وقواعده، وتأديب مرتكبي هذه المخالفات.

## الفصل الثاني: الإشراف

تعتمد هيئة التنظيم مقارنة مبنية على المخاطر للإشراف على الشركات المصرح لها في سياق تطبيق "مبادئ التنظيم الجيد" التي تنص عليها المادة 13 من أنظمة الخدمات المالية. ويمكن ذلك هيئة التنظيم من تركيز مواردها على التخفيف من المخاطر التي تهدد أهدافها. وتنص المادة 12 من أنظمة الخدمات المالية على تلك الأهداف. فمن خلال تطبيق المقاربة المبنية على المخاطر، تقوم هيئة التنظيم بما يلي:

- الحفاظ على علاقات وطيدة مع كل شركة مصرح لها وإدارتها العليا
- التعاون مع هيئات تنظيمية أخرى للتأكد من أنه يتم الإشراف بفعالية على الشركات المصرح لها التي تشكل فروعاً أو جزءاً من مجموعة، ولكن من دون إنقالها بمتطلبات تنظيمية تُضاف إلى تلك المفروضة عليها من قبل هيئة التنظيم المحلية في البلد الأم
- الحفاظ على حلقة مستمرة لإدارة المخاطر تضمن تقييم المخاطر وتصنيف الشركات المصرح لها بانتظام، من خلال استعمال منهجية قياسية
- التركيز على تحقيق أهدافها من خلال استعمال أدوات الإشراف المتوفرة بفعالية

يضمن هذا الإشراف المبني على المخاطر أن تكون لهيئة التنظيم مقارنة هيكلية في استعمال أدواتها الرقابية، وأن تكون مواردها مركزة على المجالات التي تشكل الخطر الأكبر على أهدافها. ومن شأن الاعتماد على هذه المقاربة للإشراف أن يساعد هيئة التنظيم على ضمان امتثال الشركات المصرح لها إلى كافة الأنظمة والقواعد السارية.

تعتبر هيئة التنظيم أن ملاءة الشركة المصرح لها وامتثالها إلى المتطلبات التنظيمية (بما فيها الاحترازية) هما من مسؤوليات مدرائها وإدارتها العليا. وتركز هيئة التنظيم بشكل خاص على دور المدراء والإدارة العليا للشركات المصرح لها في تطبيق أنظمة داخلية فعالة والحفاظ عليها، لضمان الملاءة والامتثال إلى المتطلبات التنظيمية.

### إطار تقييم المخاطر

إن المقاربة المبنية على المخاطر التي تعتمدها هيئة التنظيم في مجال الإشراف، تقوم على حلقة مستمرة لإدارة المخاطر، تحدّد المخاطر التي تظهر لدى الشركات المصرح لها والتي تشكل خطراً على أهداف هيئة التنظيم، وتقيّمها وتخفف منها.

إن محور المقاربة المبنية على المخاطر هو عملية تقييم المخاطر. ويتم ذلك من خلال اعتماد منهجية قياسية وبالرجوع إلى جدول المخاطر لهيئة التنظيم (المرفق بهذا الدليل). يحدّد الجدول فئتين واسعتين من المخاطر: مخاطر العمل ومخاطر هيكلية الرقابة.

### مخاطر العمل

تتضمن هذه الفئة المخاطر الناجمة عن نوع الأعمال التي تزاولها الشركة المصرح لها، وهي تنقسم إلى مجموعات المخاطر التالية:

- السلامة المالية  
هي المخاطر الناشئة عن المركز الرأسمالي للشركة المصرح لها وسيولتها وطبيعة مدخولها.

- استراتيجية العمل

هي المخاطر الناشئة عن طبيعة الأعمال التي تزاولها الشركة المصرح لها، والتي يمكن تقسيمها إلى عوامل خطر مختلفة كنوع العملاء والمنتجات والأسواق التي تستهدفها الشركة.

- السوق والتشغيل  
المخاطر الناشئة عن انكشاف الشركة المصرح لها على مخاطر السوق، والائتمان، والتشغيل، والسيولة، واكتتاب التأمين، وطبيعة الترتيبات التعاقدية فيها.

- التنظيم والرقابة  
المخاطر الناشئة عن مركز الشركة المصرح لها في هيكلية المجموعة التي تنتمي إليها ويشمل ذلك تقييم المسيطرين، والجهات الرقابية في بلد المنشأ، والتاريخ الرقابي للشركة.

### مخاطر هيكلية السيطرة

تشير هذه الفئة إلى المخاطر الهيكلية الداخلية للشركة المصرح لها وتتضمن:

- العملاء  
المخاطر الناشئة عن الطريقة التي تمارس من خلالها الشركة المصرح لها الأعمال مع عملائها وتتضمن مسائل التواصل، وحماية الأصول، والمشورة والإفصاح.

- إدارة تضارب المصالح  
المخاطر الناشئة عن الطريقة التي تحدد الشركة المصرح لها من خلالها وتدير تضارب المصالح خاصة في ما يتعلق بأجور فريق المبيعات والحسابات الشخصية.

- الإدارة والضوابط  
المخاطر الناشئة عن الإدارة والضوابط في ما يتعلق بمسائل الالتزام والمخاطر والإسناد الخارجي.

- الجريمة المالية  
المخاطر الناشئة عن فعالية الإجراءات في منع غسل الأموال وغيرها من عمليات استغلال السوق.

- الموارد البشرية والتقنية  
المخاطر الناشئة عن الأفراد المعتمدين وكفاية تكنولوجيا المعلومات في الشركة المصرح لها.

تنقسم مجموعات المخاطر هذه إلى عوامل خطر محددة، كما هو مبين في جدول المخاطر.

من خلال تقييم المخاطر، تنظر هيئة التنظيم في طبيعة أعمال الشركة المصرح لها وحجمها وهيكلتها الداخلية بالنسبة إلى كل من المخاطر المحددة في الجدول. ثمّ تقيّم هيئة التنظيم وتصنّف بحسب الأولوية كلاً من المخاطر التي تمّ التعرّف إليها، مع مراعاة إمكانية نشوء المخاطر وتأثيرها على أهداف هيئة التنظيم في حال تبلورت. وبعد ذلك، تعطي هيئة التنظيم لكل شركة مصرح لها تصنيفاً شاملاً للمخاطر، يكون متديناً أو متوسطاً أو عالياً.

يتمّ تقييم المخاطر أولاً من خلال عملية التصريح الأولى. تستعمل هيئة التنظيم المعلومات التي يزودها مقدّم الطلب أو التي تجمعها أثناء النظر في الطلب، لإجراء عملية تقييم المخاطر الأولية ولمنح الشركة المصرح لها تصنيفاً مؤقتاً شاملاً للمخاطر.

وبعد مرور فترة قصيرة على التصريح، تجتمع هيئة التنظيم مع الإدارة العليا للشركة المصرح لها لمناقشة خطط العمل والخطط الاستراتيجية لديها والتطبيق العام لإجراءاتها وأنظمتها وضوابطها. من شأن هذا اللقاء، إضافة إلى تقييم المخاطر

الأولي الذي يتم أثناء عملية تقديم الطلبات، أن يحدّد متى ستجرى المراجعة التفصيلية الأولى للمخاطر "الميدانية" في الشركة المصريح لها. وبعد هذه المراجعة التفصيلية و"الميدانية" للمخاطر، تحدّث هيئة التنظيم التصنيف الشامل للمخاطر والخاص بالشركة المصريح لها.

وتستمرّ بعد ذلك عملية تقييم المخاطر، حيث بإمكان الشركة المصريح لها أن تتوقّع الخضوع لتقييم للمخاطر سنوياً على الأقل. ولكن، يجوز تحديث تصنيف المخاطر للشركة المصريح لها في أي وقت، مع الإشارة إلى أنّ ذلك التصنيف قد يتأثر بالمعلومات التي تتلقاها هيئة التنظيم من خلال الإخطارات والتقارير والزيارات إلى الشركة المصريح لها والحوار المستمرّ مع الإدارة العليا.

ويجوز أيضاً إجراء تقييم للمخاطر إثر وقوع أحداث تستدعي التقييم، كحصول تغيّر أساسي في عمل الشركة المصريح لها، أو تغيير على صعيد المتحكّمين فيها، وتعيين موظفين جدد في مجالات العمل الرئيسية، أو أي خلل مهمّ في أنظمة الشركة المصريح لها وضوابطها.

بعد المراجعة المفصلة الأولية للمخاطر "الميدانية" وكافة مراجعات تقييم المخاطر اللاحقة، تقوم هيئة التنظيم بوضع برنامج للتخفيف من المخاطر للشركة المصريح لها. ويكون هذا البرنامج مصمماً لمعالجة مخاطر معينة ولتحديد كلّ من التدابير المطلوبة والنتائج المنشودة. إنّ أدوات الإشراف (انظر أدناه) التي ستعتمدها هيئة التنظيم لاحقاً لإدارة المخاطر، تكون مرتبطة بطبيعة المخاطر وخطورتها، وبمدى تأثرها بالضوابط الفعلية.

تزوّد هذه المقاربة هيئة التنظيم بقدرات استباقية بحيث أنّه ما أن يتمّ التعرّف إلى المخاطر وتقييمها، يمكن اتّخاذ التدابير الملائمة لتخفيفها قبل أن تتبلور. كما تسمح لهيئة التنظيم بتحديد قوّة تأثير برنامج الإشراف على كلّ شركة مصريح لها، وبالتالي إمكانية تخصيص موارد الإشراف اللازمة لهيئة التنظيم.

تناقش هيئة التنظيم بعض نواحي تقييم المخاطر مع الشركات المصريح لها، ولكنّها لن تفصح عموماً عن تصنيف المخاطر الشامل الخاص بالشركة.

## أدوات الإشراف

في سياق تأديتها دورها الإشرافي، تستخدم هيئة التنظيم مجموعة من أدوات الإشراف المتوفرة لديها. ومن بين هذه الأدوات ما يلي:

- الزيارات الميدانية  
تسمح هذه الزيارات لهيئة التنظيم بالتعرّف أولاً إلى الموظفين والإجراءات والأنظمة والضوابط في الشركة المصريح لها، لإكمال تقييم المخاطر للشركة المصريح لها ومراجعة سير برنامج التخفيف من المخاطر.
- اللقاءات الشخصية  
تسمح اللقاءات مع المدراء أو الإدارة العليا أو الأفراد المحدّدين لهيئة التنظيم بفهم ثقافة الشركة المصريح لها واستراتيجية إدارة الشركة وأولوياتها، إضافةً إلى مناقشة بعض مجالات العمل.
- المراجعات المكتبية  
تراجع هيئة التنظيم التقارير الدورية التي يجب على الشركات تقديمها (كالتقارير الاحترافية). وعلى الشركات إعلام الهيئة ببعض الأحداث الرئيسية التي تستدعي المراجعة وذلك قبل حدوثها أو بعده بقليل. تتمّ مراجعة كافة هذه الموادّ للتأكد من مطابقتها لأنظمة مركز قطر للامال وقواعده، ولتحديد المشاكل أو المخاوف الناشئة.
- إبراز المعلومات

تتمتع هيئة التنظيم بسلطة المطالبة بإبراز مستندات أو معلومات أخرى، ما يسمح لهيئة التنظيم بالوصول إلى معلومات حول أعمال الشركات المصرح لها من أجل تحديد مطابقتها لأنظمة مركز قطر للمال وقواعده، أو للتحقيق في مسألة معينة.

#### • التقارير

يجوز أن تطلب هيئة التنظيم من شركة مصرح لها أن تقدم تقريراً أعده شخص معتمد من هيئة التنظيم. ويسمح ذلك للمشرفين بالحصول على تقارير التدقيق المستقلة حول بعض المخاوف المحددة داخل الشركة.

### تعزيز العلاقات مع هيئات التنظيم الأجنبية

تعمل هيئة التنظيم بشكل وطيد مع الهيئات التنظيمية خارج مركز قطر للمال على تعزيز أعلى معايير الإشراف المحلي والدولي.

حين تخضع الشركات للتنظيم من قبل هيئة تنظيمية أخرى، تحدّد هيئة التنظيم مستوى ومعيار الإشراف الذي تقوم به هذه الهيئات الأخرى، وتتعاون معها لتنفيذ مهامها. وبهذه الطريقة، تُعدّ هيئة التنظيم ترتيبات رسمية مع الهيئات التنظيمية الأخرى بموجب مذكرات تفاهم وغيرها من الاتفاقيات.

يضمن هذا التعاون مع الهيئات التنظيمية الأخرى أن تخضع الشركات المصرح لها للإشراف المناسب والفعال، ولكن من دون أن تكون معرّضة لمتطلبات غير ضرورية أو متكرّرة من مختلف الهيئات.

### مقاربة هيئة التنظيم للسرية

تدرك هيئة التنظيم أنّ الشركات المصرح لها تحتفظ بمعلومات سرّية بشأن عملائها. وتتوقّع هيئة التنظيم من الشركات أن تكون لديها أنظمة ملائمة لضمان سرّية هذه المعلومات. إلا أنّ هيئة التنظيم يمكن أن تطلب، بين الحين والآخر، حقّ الاطلاع على تلك المعلومات السرية لتنفيذ مهامها الرقابية. في هذه الحالة، تطبّق هيئة التنظيم بنفسها معايير السرية العالية بحيث تخلق توازناً بين التوقع المشروع للشركات المصرح لها وعملائها أن تبقى هذه المعلومات سرّية من جهة، والحاجة من جهة أخرى إلى الاعتماد على هذه المعلومات في الإشراف على الشركة المصرح لها لمصلحتها ومصلحة عملائها ومركز قطر للمال بشكل عام.

تخضع هيئة التنظيم وممثلوها (أي المسؤولون والموظفون والوكلاء فيها والمتعاقدون معها وسائر الأشخاص الذين تعيّنهم هيئة التنظيم كالمحقّقين) لأحكام السرية الواردة في أنظمة الخدمات المالية.

تمنع هذه الأحكام الكيانات المذكورة من الإفصاح عن أي معلومات سرّية حصلت عليها أثناء ممارستها مهامها بموجب أنظمة مركز قطر للمال، إلا في الحالات التي تنصّ عليها هذه الأنظمة.

تنصّ الأنظمة على الظروف المعيّنة التي يجوز أن تفصح فيها هيئة التنظيم عن بعض المعلومات بهدف الإشراف على الشركات في مركز قطر للمال وتنظيمها بفعالية.

تتضمّن هذه الظروف على سبيل المثال لا الحصر، الإفصاح عن المعلومات:

- بموافقة الشخص الذي تتعلّق به المعلومات
- رداً على طلب نافذ قانوناً (كمذكرة إحضار صادرة عن المحكمة)
- عندما يتمّ الإفصاح بنية حسنة من أجل ممارسة وظائفها
- عندما يتمّ الإفصاح لأي هيئة تتعلّق مهامها بالكشف عن حالات غسل الأموال أو مكافحتها
- عندما يتمّ الإفصاح إلى هيئة تنظيم أجنبية

عند تحديد ما إذا كان يجب الإفصاح عن المعلومات أو في الحالات المطلوب فيها الإفصاح عن معلومات، يجب على هيئة التنظيم أن تنظر في حقوق الأطراف التي يجوز أن تتأثر بالإفصاح، وأن تضمن العدالة في الإجراءات.

تدرك هيئة التنظيم أهمية تعزيز الثقة في مركز قطر للمال كمركز معترف به دولياً للخدمات المالية، حيث تكون متطلبات السرية متوافقة مع أفضل الممارسات الدولية. عندما تنشئ هيئة التنظيم علاقات من خلال اتفاقيات رسمية مع الهيئات التنظيمية الأخرى بهدف تبادل المعلومات، تكون هذه الاتفاقيات متوافقة مع المعايير التي توصي بها الهيئات الدولية المعروفة كالمنظمة الدولية لهيئات سوق المال (IOSCO) ولجنة بازل.



## الفصل الثالث: التنفيذ

على المشاركين الخاضعين للتنظيم في مركز قطر للمال أن يظهروا ثقافة امتثال قويّة، نتيجة إدراكهم بأنّه من مصلحتهم ومن مصلحة المعنّيين بالخدمات المالية في مركز قطر للمال أن يلتزموا بالمعايير المطلوبة من هيئة التنظيم أو أن يرتقوا بها.

وتتمتع هيئة التنظيم بسلطات تنفيذية، يكون استعمالها ضرورياً في حال عدم الالتزام بمعايير هيئة التنظيم.

في ضوء عملية التصريح الدقيقة، وثقافة الامتثال المتوقعة ومقاربة الإشراف المبنية على المخاطر، من المتوقع أن يكون السلوك الذي يتطلّب التصحيح نادراً جداً. ولكن، عندما يتّضح أنّ التدابير التصحيحية ضرورية، على هيئة التنظيم أن تمارس سلطات الإنفاذ لديها إلى الحدّ الضروري لتحقيق أهدافها التنظيمية، وبالطريقة التي تضمن الاستمرار الحرّ للأنشطة المشروعة للشركات المسجّلة في مركز قطر للمال.

ترتكز مقاربة هيئة التنظيم في مسائل التنفيذ على ما يلي:

- المرونة  
تعتمد هيئة التنظيم مقاربة مرنة في التنفيذ، تماشي مع مقاربتها المبنية على المخاطر، مع التركيز على التخفيف من مخاطر عدم الامتثال كلما كان ذلك ممكناً.

- العمل بشكل حاسم  
عندما تكتشف هيئة التنظيم تصرفاً من شأنه التهديد بنزاهة مركز قطر للمال، تتحرّك بشكل سريع وحاسم لوضع حدّ لهذا التصرف والتخفيف من آثاره ومنع تكراره، ولكن مع التأكيد من اعتماد العدالة والانفتاح والمساءلة في ممارسة سلطات التنفيذ.

- العدالة والاستقامة الإجرائية  
تتخذ هيئة التنظيم تدابير التنفيذ فقط عندما يكون ذلك ضرورياً بما يضمن عمل مركز قطر للمال بفعالية وشفافية، وعمل المشاركين فيه بعدالة وبطريقة تعزّز ثقة قطاع الخدمات المالية وعملائه. تؤمّن هيئة التنظيم العدالة الإجرائية وتراعي حقوق الذين تتعامل معهم. كما أنها تؤيد بعض المبادئ كالامتياز القانوني وحق الاستئناف. بموجب قانون مركز قطر للمال، تأسست الهيئة الاستئنافية كجهاز مستقلّ للنظر في الاستئنافات ضدّ قرارات هيئة التنظيم.

- إبقاء شركات الخدمات المالية في مركز قطر للمال على اطلاع  
تقوم هيئة التنظيم عادة بنشر نتائج أي إجراءات تنفيذية تتخذها. تساعد هذه المساءلة والشفافية العامة على الحفاظ على استقامة مركز قطر للمال من خلال منع مخالفة أنظمة المركز وقواعده، وبما يضمن ممارسة هيئة التنظيم للسلطات التنفيذي التي تتمتع بها بعدالة وشفافية. لا تعلن هيئة التنظيم عموماً عن بدء التحقيقات، كما لا تعطي معلومات عن تقدّمها.

- التعاون الدولي والمساعدة المتبادلة  
تعمل هيئة التنظيم بشكل وثيق مع هيئات التنظيم الأجنبية وأجهزة التنظيم الدولية خارج مركز قطر للمال لضمان تبادل المعلومات بشكل فعال والتقيّد بأعلى المعايير العامّة. وهو أمر مهمّ جداً بالنسبة إلى التنفيذ على ضوء الأهمية المتزايدة لإمكانية الحصول على معلومات من اختصاصات أخرى لاستكمال تحقيق أو اتّخاذ تدابير تأديبية.

## التحقيقات

يحقّ لهيئة التنظيم، بموجب أنظمة الخدمات المالية، إجراء التحقيقات في المخالفات المشتبه بارتكابها ضد قانون مركز قطر للمال. وفي سياق هذه التحقيقات، يحقّ لها ممارسة سلطاتها بهدف:

- إجراء المعاينات
- الحصول على كتب وسجلات بشكل قسريّ
- طلب إعطاء التقارير
- مطالبة الأفراد بالمشاركة في مقابلات تحت القسم أو الإقرار

كما يحقّ لهيئة التنظيم متابعة التحقيق في المخالفات المشتبه بها في ما يتعلّق بالشركات المصرح لها والشركات الأخرى، والشركات المحدودة المتحدة والفروع. وليس لهيئة التنظيم اختصاص قضائيّ جنائيّ، وبالتالي أي سلوك يتبيّن في التحقيقات أنّه يشكلّ إخلالاً بالقانون الجنائيّ يجب أن يُحال إلى الدولة أو الهيئة الدولية المعنية.

## العوامل التي تحدّد التدابير المتّخذة

في ختام التحقيق، يتمّ النظر في كافة الظروف المحيطة بكلّ قضية على حدى لتحديد ما إذا يجب اتّخاذ تدابير تأديبية وإلى أيّ مدى تصل هذه التدابير. تتضمّن هذه اللائحة بعض العوامل التي تُؤخذ في الاعتبار عند اتّخاذ أي قرار تأديبي:

- خطورة المخالفة المشتبه بها وطبيعتها
- سلوك الشركة أو الفرد بعد المخالفة، بما في ذلك أي تدابير متّخذة للتخفيف من تأثير المخالفة وإبلاغ هيئة التنظيم عنها
- سجل الشركة التنظيمي، في مركز قطر للمال وفي أي نطاق آخر تعمل فيه الشركة
- أي مبادئ توجيهية صادرة سابقاً عن هيئة التنظيم بشكل عامّ أو بشكل خاصّ للشركة، علماً بأنّ الامتثال إلى المبادئ التوجيهية لا يؤمّن بحدّ ذاته حماية تامة
- حالات سابقة مشابهة وقعت في مركز قطر للمال والتدابير المتّخذة من قبيل هيئة التنظيم نتيجة لهذه المخالفات
- قرارات تأديبية سابقة صادرة عن المحكمة (وهي الكيان المؤسس بموجب الأنظمة الخاصة بتسوية النزاعات من خلال التحكيم من أجل إدارة القوانين التجارية لمركز قطر للمال وتنفيذها)
- تدابير اتّخذتها الهيئات التنظيمية في اختصاصات أخرى حول مخالفات مشابهة أو حول سلوك الشركة أو الفرد الذي أدّى إلى المخالفة.

## تدابير التنفيذ

بعد النظر في ظروف القضية كاملة في ختام التحقيقات، يجوز أن تتخذ هيئة التنظيم الخطوات التالية:

- عدم اتّخاذ أي تدابير رسمية في حال لم يتمّ إثبات أي مخالفة أو، في حال إثباتها، يمكن أن تقوم الهيئة بتسوية غير رسمية من خلال التثقيف المناسب والتنبيه
- توجيه استهجان علني خاص بأحد الأطراف، عن طريق نشر بيان حول الشركة أو الفرد يكشف عن المخالفة التي ارتكبت
- بدء الإجراءات أمام المحكمة إمّا للحصول على المساعدة في إنفاذ سلطة هيئة التنظيم أو للحصول على تدابير تصحيحية تأديبية محدّدة. ويجوز أن تتضمن الأوامر المطلوبة: أوامر قضائية بالامتناع أو عدم الامتناع عن فعل ما عن العمل أو أوامر حلّ أو أوامر تعيين مسؤولين لإدارة الشركة
- فرض الغرامات المالية نتيجة المخالفات، وتحديد المبلغ الذي تراه ملائماً
- فرض الممنوعات والقيود الخاصة بشركة مصرح لها أو فرد معتمد. وقد يتضمّن ذلك فرض الشروط على تصريح أو اعتماد أو سحبها
- المطالبة بتعهدات قابلة للتنفيذ من قبل شخص أو شركة مصرح لها، لضمان أن تتخذ الأطراف بعض التدابير لحلّ مسألة ما. ويمكن أن تنفّذ المحكمة هذا التعهد في حال مخالفة شروطه.

## الفصل الرابع : الختام

تتضمن قواعد العمليات التنظيمية لهيئة التنظيم القواعد والمبادئ التوجيهية التي تنص على المزيد من التفاصيل حول المقاربات التنظيمية المشروحة في هذا الدليل.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقع هيئة التنظيم على شبكة الإنترنت: [www.qfcra.com](http://www.qfcra.com)، أو الاتصال مباشرةً بهيئة التنظيم على العنوان التالي:

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

ص.ب. 22989

الدوحة

قطر

الهاتف: 888 4956 974

الفاكس: 868 4956 974

# ملحق: تقييم مخاطر الشركات المصرح

١ . ١

## مخاطر الأعمال

المذكرات التفسيرية	عوامل المخاطر	مجموعات المخاطر
هي المخاطر الناجمة عن طبيعة المركز الرأسمالي للشركة المصرح لها. وتتضمن إطار التخطيط الرأسمالي للشركة، ومكونات رأسمالها وجودته، بالإضافة إلى أهلية رأسمالها لدعم مستوى الأعمال الحالية والمتوقعة، وأهلية الاحتياط وقدرة الحصول على المزيد من رأس المال.	أهلية رأس المال	السلامة المالية
هي المخاطر الناجمة عن طبيعة إيرادات الشركة المصرح لها. وتتضمن هذه المخاطر ملاءمة الربحية وتقلب الدخل والربحية، وسجل الأداء مقارنة بالميزانية.	الدخل / الربحية	
هي المخاطر الناشئة عن الاستراتيجية الشاملة للشركة المصرح لها. وتتضمن هذه المخاطر جودة عملية التخطيط الاستراتيجي ومدى إمكانية تحقيق الاستراتيجية ومضاعفاتها، خاصة بالنسبة إلى درجة تحمل المخاطر، وسجل التطبيق.	جودة استراتيجية العمل وخطة العمل	استراتيجية العمل
هي المخاطر الناشئة عن خصائص الأعمال التي تزاولها الشركة المصرح لها بما فيها نطاق هذه الأنشطة ومدى تشعبها.	الأنشطة المنظمة المقدمة	
هي المخاطر الناشئة عن خصائص قاعدة عملاء الشركة المصرح لها، بما فيها نوع العملاء (الأطراف النظيرة في السوق، وعملاء قطاع الأعمال، والعملاء التجاريون والعملاء الأفراد).	أنواع العملاء	
هي المخاطر الناشئة عن خصائص المنتجات أو الخدمات الحالية التي تقدمها الشركة المصرح لها، بما في ذلك مدى تشعب المنتجات وفحواها وأدائها.	أنواع المنتجات	
هي المخاطر الناشئة عن الأسواق المستهدفة بما في ذلك مكان وجود العملاء وطبيعة الاستثمارات الخارجية المقدمة ومرجعها القضائي.	الأسواق المستهدفة	

<p>هي المخاطر الناشئة عن طبيعة مصادر الأعمال وآليات التوزيع التي تستعملها الشركة المصرح لها حالياً. وتشمل هذه المخاطر التعريفات من قبل العملاء القائمين، واستعمال الوسطاء وتقديم خدمات إلى عملاء في الخارج.</p>	<p>مصادر الأعمال وقنوات التوزيع</p>	
<p>هي المخاطر الناشئة عن نوع وطبيعة مخاطر السوق التي تخوضها الشركة المصرح لها. وتتضمن هذه المخاطر مدى القدرة على المخاطرة لدى الشركة المصرح لها، وطبيعة مخاطر السوق الناشئة عن منتجاتها وخدماتها.</p>	<p>مخاطر السوق</p>	<p>مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية</p>
<p>هي المخاطر الناشئة عن نوع وطبيعة المخاطر الائتمانية التي تخوضها الشركة المصرح لها. وتتضمن هذه المخاطر مدى القدرة على المخاطرة لدى الشركة المصرح لها، وطبيعة المخاطر المقابلة التي تعكسها منتجاتها وخدماتها، فضلاً عن خصائص محفظة الأوراق المالية، وطبيعة وسائل التخفيف من المخاطر الائتمانية ونطاقها.</p>	<p>المخاطر الائتمانية</p>	
<p>هي المخاطر الناشئة عن نوع وطبيعة المخاطر التشغيلية لأنشطة الشركة المصرح لها. وتتضمن هذه المخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة غير المناسبة أو الناقصة، أو عن أحداث خارجية.</p>	<p>المخاطر التشغيلية</p>	
<p>هي المخاطر الناشئة عن نوع وطبيعة سيولة الشركة المصرح لها أو أصولها وذمتها المالية. وتتضمن هذه المخاطر إطار إدارة السيولة ومكونات السيولة للسماح بتمويل الالتزامات التشغيلية والمالية للأعمال بشكل يومي وفي أوقات الأزمات.</p>	<p>مخاطر السيولة</p>	
<p>هي المخاطر الناشئة عن نوع وطبيعة مخاطر عقود التأمين التي تبرمها الشركة المصرح لها. وتتضمن هذه المخاطر مستوى القدرة على المخاطرة لدى الشركة، وطبيعة مخاطر التأمين الناتجة عن منتجات وخدمات الشركة، وطبيعة ونطاق تغطية إعادة التأمين.</p>	<p>إبرام عقود التأمين</p>	

<p>هي المخاطر الناشئة عن نوع وطبيعة العقود التي تبرمها الشركة المصرح لها. وتتضمن خطر أن تكون العقود غير نافذة بموجب القانون الساري.</p>	<p>المخاطر القانونية</p>	
<p>هي المخاطر الناجمة عن هيكلية الشركة أو المجموعة المصرح لها. وتتضمن هذه المخاطر طبيعة الهيكلية القانونية وهيكلية الملكية ومدى انفتاح هيكلية المجموعة على الجهات الرقابية.</p>	<p>وضوح الملكية القانونية والهيكلية</p>	<p>الهيكلية والتنظيم</p>
<p>هي المخاطر الناشئة عن خصائص المسيطرين في الشركة المصرح لها. وتتضمن هذه المخاطر خصائص المسيطرين المساهمين والمدراء وطبيعة الكيانات الأخرى في المجموعة ومرجعها القضائي، إضافة إلى المخاطر الناشئة عن العلاقات بين الشركة المصرح لها وسائر كيانات المجموعة. ويشمل ذلك ترتيبات الإدارة والاعتماد على الوظائف المركزية والصحة المالية وأنشطة المجموعة ككلها والاعتماد على سائر كيانات المجموعة من الناحية المالية وغيرها.</p>	<p>المتحكّمون وكيانات المجموعة</p>	
<p>هي المخاطر الناشئة عن مضمون القوانين السارية (كالأولوية التي قد يعطيها القانون إلى الدائنين المحليين)، ومستوى التنظيم الذي تقدمه هيئة أخرى للخدمات المالية، ومدى إمكانية الاعتماد على تلك الهيئة للإشراف على الشركة.</p>	<p>طبيعة ونطاق قوانين بلد المنشأ والتنظيم والإشراف</p>	
<p>هي المخاطر الناشئة عن أي انعدام لاستقرار العوامل السياسية أو البيئية في دولة الاختصاص القضائي للشركة المصرح لها. ويجوز أن تشمل هذه المخاطر الإرهاب أو العقوبات السياسية أو احتمال وقوع كوارث طبيعية.</p>	<p>البيئة السياسية والاقتصادية في الاختصاص القضائي المحلي</p>	
<p>هي المخاطر الناشئة عن طبيعة العلاقات بين الشركة المصرح لها والهيئات التنظيمية الأخرى، بما في ذلك تاريخها الرقابي الحديث.</p>	<p>العلاقة مع الهيئات التنظيمية</p>	

## مخاطر هيكلية السيطرة

مجموعات المخاطر	عوامل المخاطر	المذكرات التفسيرية
العملاء	التواصل مع العملاء والترويج المالي	هي المخاطر الناشئة عن طبيعة الترويج المالي وطبيعة الإعلانات التي تعتمد عليها الشركة المصرح لها.
	أصول العملاء	هي المخاطر الناشئة عن حفظ الشركة لأموال وأصول المستخدمين أو العملاء، أو التحكم بها.
	تصنيف العملاء	هي المخاطر الناشئة عن تصنيف العملاء وإجراءات التوثيق.
	المشورة والإدارة والتداول	هي المخاطر الناشئة عن التداول بأصول العملاء وإدارتها، وجودة المشورة (مثلاً العملاء) وفهم العملاء للمخاطر (الأعباء).
	الإفصاح والإبلاغ	هي المخاطر الناشئة عن طبيعة المطبوعات الصادرة عن الشركة المصرح لها وشروط العمل والبيانات الدورية والمستندات الأخرى المقدمة إلى العملاء.
إدارة النزاعات	التحديد والإدارة	هي المخاطر الناشئة عن تحديد الاحتمالات الحالية والمستقبلية لتضارب المصالح، والطريقة التي تقوم الشركة المصرح لها بإدارتها.
	مكافآت الموظفين	هي المخاطر الناشئة عن جودة التوظيف وإجراءات التدريب لموظفي المبيعات، إضافةً إلى المخاطر الناشئة عن طبيعة خطة مكافآت الموظفين.
	التداول بالحسابات الشخصية	هي المخاطر الناجمة عن احتمال التداول الداخلي، وعملية التعرّف إلى المدراء والموظفين الذين يتداولون بحساباتهم الشخصية والموافقة على ذلك.
الإدارة والرقابة	توزيع المسؤوليات	هي المخاطر الناشئة عن طبيعة توزيع مسؤوليات المدراء والإدارة وتحديد هذه المسؤوليات، والآلية الرامية إلى ضمان تفويض المسؤوليات وتنفيذها بفعالية.
	جودة الإدارة والحوكمة المؤسسية	هي المخاطر الناشئة عن جودة الإدارة لدى الشركة المصرح لها، وطبيعة حوكمة الشركة وثقافة الامتثال العامة. تشمل هذه المخاطر خبرة أعضاء الإدارة ونزاهتهم وأهلية الهيئة التنفيذية والمدراء غير التنفيذيين واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لطبيعة



الأعمال والعمليات.		
خطوط الإبلاغ والفصل	هي المخاطر الناشئة عن خطوط الإبلاغ بين الهيئة الإدارية ومجلس الإدارة أو كبار الموظفين الآخرين، والفصل المناسب للمهام بين الوظائف التي تتضمن المخاطرة، والوظائف التي تُعنى بإدارة المخاطر.	
وظيفة متابعة الامتثال والترتيبات ذات الصلة	هي المخاطر الناشئة عن طبيعة وظيفة متابعة الامتثال وفعاليتها. وتشمل المخاطر تفويض هذه الوظيفة وهيكلتها وموظفيها ومنهجيتها وخطوط الإبلاغ الخاصة بها وفعاليتها.	
أنظمة إدارة المخاطر	هي المخاطر الناشئة عن طبيعة وفعالية الأنظمة والإجراءات المعتمدة لتحديد مخاطر العمل وقياسها ورصدها وضبطها بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب، وتشمل المخاطر الائتمانية ومخاطر إبرام العقود التأمينية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية ومخاطر المنتجات الجديدة.	
ترتيبات الشكاوى	هي المخاطر الناشئة عن الإجراءات التي تعتمد عليها الشركة المصروح لها في التعاطي مع الشكاوى التي تتلقاها، وللنظر في مواضيع هذه الشكاوى من أجل تصحيح المسائل المنهجية.	
استمرارية الأعمال	هي المخاطر الناشئة عن طبيعة الترتيبات المتعلقة بضمان استمرارية الأعمال وفعاليتها. وتشمل هذه المخاطر ملاءمة عملية التخطيط وجودة خطة استمرارية الأعمال وعمليات الاختبار.	
الرصد والتدقيق	هي المخاطر الناشئة عن طبيعة وظيفة التدقيق الداخلي وفعاليتها. وتشمل هذه المخاطر المهام والهيكلية والموظفين والمنهجية والفعالية.	
الموظفون والتدريب	هي المخاطر الناشئة عن مسائل الموارد البشرية. وتشمل التوظيف والتدريب والمكافآت والإجراءات التأديبية والموارد.	
تزويد الإدارة بالمعلومات	هي المخاطر الناشئة عن طبيعة معلومات الإدارة. وتشمل هذه المخاطر ملاءمة المعلومات ودقتها وأهميتها وتوقيتها الصحيح، إضافة إلى فعالية وكفاءة توزيعها.	

هي المخاطر الناشئة عن استعمال الشركة المصرح لها للمعلومات الشخصية .	السرية وحماية البيانات	
هي المخاطر الناشئة عن طبيعة ضوابط غسل الأموال وفعاليتها. وتشمل هذه المخاطر فعالية "مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال" والتدريب وتحديد هوية العملاء وتدابير "اعرف عميلك" وترتيبات الإبلاغ الداخلي والخارجي، وحفظ السجلات.	إجراءات مكافحة غسل الأموال	الجريمة المالية
هي المخاطر الناشئة عن قابلية الشركة المصرح لها لأن تُستعمل بهدف استغلال السوق. وتشمل هذه المخاطر التدابير المتخذة لمكافحة ممارسات التداول التعسفي أو الاحتيالي أو غير الصادق، والتعاون في في المسائل التنفيذية في السوق.	مكافحة الجريمة المالية والإساءة في استعمال آليات السوق	
هي المخاطر الناشئة عن تقييم ملاءمة الأفراد المعتمدين وأهليتهم، وقدرتهم على الامتثال إلى مبادئ حسن السلوك.	الأفراد المعتمدون	الموارد البشرية والفنية
هي المخاطر الناشئة عن الضوابط القائمة على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. وتشمل هذه المخاطر ملاءمة الموارد وإجراءات الإمدادات والتجهيز، وفعالية إطار السلامة، إلخ. والنظر في ما إذا كانت البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات تشكل أساساً مناسباً لإجراء الأعمال.	أنظمة تكنولوجيا المعلومات والفنية	